



هل سيكون سبيل الحكومة في التصدي للعجز الاتجاه لجيب المواطن؟.. ولا يجوز للسلطة أن تراقب المراسلات أو المخبرات أو غيرها تحقيقا للحرية الشخصية

تخبط في القرارات التنفيذية وتناقض حكومي خلال أزمة كورونا

جميع الدول لم تتوقع ما حصل منذ بداية ظهور فيروس كورونا المستجد في الصين، ومع ذلك اكدت الحكومة في مجلس الأمة أثناء مناقشتها للاستعداد لمكافحة هذا الوباء جاهزيته، وبسبب الاضطراب العالمي الذي حصل، وارتفاع حجم الإصابات، قامت الحكومة بتجملة تعاقبات المواطنين بخصوصها حول لرفع جاهزيتها لمكافحة الوباء، وما قد تحتاجه في المستقبل لتأمين الشؤون الأسترابيجي، خصوصا مع بداية اقفال الأسواق العالمية وحفاظ الدول بمنجاتها سواء الصحية أو الغذائية، أو حتى بما يتعلق بالعمالة، لكن تظهر في بداية الأزمة تساؤلات حول شفافية التعاقدات المبشرة وخصوصا حول مخزونها الأستراتيجي، خصوصا مع بداية اقفال الأسواق العالمية

وحفاظ الدول بمنجاتها سواء الصحية أو الغذائية، أو حتى بما يتعلق بالعمالة، لكن تظهر في

بداية الأزمة تساؤلات حول شفافية التعاقدات المبشرة وخصوصا حول مخزونها الأستراتيجي، خصوصا مع بداية اقفال الأسواق العالمية وحفاظ الدول بمنجاتها سواء الصحية أو الغذائية، أو حتى بما يتعلق بالعمالة، لكن تظهر في بداية الأزمة تساؤلات حول شفافية التعاقدات المبشرة وخصوصا حول مخزونها الأستراتيجي، خصوصا مع بداية اقفال الأسواق العالمية وحفاظ الدول بمنجاتها سواء الصحية أو الغذائية، أو حتى بما يتعلق بالعمالة، لكن تظهر في

وكانت اسام رئيس مجلس الوزراء أمثلة لتناقض السياسة الوزارية اهما ما اشتهرت بتسميته بزمرة «ابن الكمامات»، هذا المنتج الذي له اهمية قصوى في هذه الأزمة بل يكاد يكون أهم إجراء وقائي عالي للحماية من الإصابة بفيروس كورونا، فقام عن رئيس مجلس الوزراء بتأقذف بالبلدية كل من وزير التجارة ووزير الصحة مسؤوليه التحدير أسعاهم، ثمصراع على من يفترض به أن يسلمه إلى جمعيات التعاونية، ما تكشفته عن المعلومات بأن الكميات الموجودة الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.

بالإضافة إلى الجهد البشري الذي أثمر، فبشاك التكلفة المادية التي ذهبت على المحاجر التي أنشئت والمستشفيات الميدانية التي نصبت إضافة إلى مصارف الإيواء والعاشة، وما فات الدولة من غرامات ألغيت لتسبيح المخالفين على المغادرة، هنا فقط تنبئت الحكومة لهذه المشكلة جدبا، مركة بدير رئيس مجلس الوزراء هذا الحجم من الاتفاق دون أن تتواءم أهم احتياجات الصوف الامامية والمواطن؛ كيف يصعب مجلس الوزراء قرارا بإبرام الجيصر بارتداء الكمامات وهي غير موجودة؛ هل كان فعلا الحل هو تقديم شكوى ضد المواطنين والسياسيين بدلا من إجراء تحقيق مواز لمعرفة ماذا كان يدور خلف الكواليس؟ ألم يكن سموم ومجلسه في حالة اجتماع دائم وعلى دراية بأن التعاقبات المبشرة مع موردين؟ ألم يتر هذا المبلغ المصروف لتأقذف عن مدى الحاجة الفعلية لما أنفق عليهم؟ لسننا اطباء لكي نحمك على القدرات الصحية التي اتخذتها الحكومة أثناء مكافحة جائحة كورونا، لكن جميع المواطنين شاهداو مجموعة من الأطباء الأفاء وأصحاب الاختصاص أبدوا رغبتهم في العمل مع الدولة ضمن مجموعات استشارية للاستفادة من طاقاتهم الوطنية أو على الأقل الاتفاقات لوجهة نظرهم، كما هو حاصل في كثير من الدول، فلم تكن

المعلومات حكرا على أحد، بل كان الاجتهاد الطبي سيد الموقف، فلم هذا لم يحصل بالكويت، فإبرك من المناصيح والإرشادات التي كانت تهدف للمصلحة العامة، تم تجاهلها بل كانت هناك رود من قبل وزارة الصحة معاكسة لهذه الأراء حتى وصلت لدرجة الإحالة إلى التحقيق، ومنها على سبيل المثال استنفا الوزارة لجهاز فحص الدم للكشف عن كورونا، حيث ثبت بعد أن قامت الحكومة بشرائه والترويج له بأنه لا يصلح لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا بالإضافة إلى الكثير من الدراسات والتوصيات التي اكدت على عدم جدوا، وكذلك تجاهل مطالبات المختصين بتوسعة دائرة المساحات لكي تكون الأرقام المعلنة عن الإصابات تعكس الواقع.

تطبيق الحجر المؤسسي والمنزلي

وهذا مثال آخر يؤكد تضارب القرارات التي كانت أمام مرأى وسمع رئيس مجلس الوزراء حتى يومنا هذا، فقد اكدت الحكومة على جاهزيتها للأزمة قبل وصول أول الحالات المصابة إلى الكويت، وأعلنت بأنها خصصت أجنحة عزل في المستشفيات للحجر المؤسسي، لكن ورغم التقارير التي قام وزير الصحة بمناقشتها مع مجلس الوزراء و وضع فيروس كورونا بالمنطقة، سمح لأول القادمين إلى الكويت من دول أعلنت عن انهيار منظومتها الصحية وخروج الوباء فيها عن السيطرة المغادرة مطار الكويت، والتوجه إلى منازلهم، وبعد أيام قررت وزارة الصحة تطبيق قواعد الحجر المؤسسي على القادمين إلى الكويت من جميع الدول.

لو افترضنا أن هذا القرار يعود لوزير الصحة، فابن توجهات رئيس الحكومة الذي يدير الأزمة مما حصل؛ لماذا طبق العزل المنزلي رغم عدم تفرقة جميع المواطنين بكيفية تنفيذها على القادمين من دول ميوية؟ ولماذا بعدها تحول الجميع إلى العزل المؤسسي إذا كان

رؤساء الصحف والإعلاميين ولن تنمسك حرفيا بما أعلنه بأن التحدي القادم لحكومته هو عكس التركيبة السكانية لتكون 70/ كويتيين و30/ لغير الكويتيين.

لكن وحتى وقت قريب لم يصدر أي إجراء عملي يدعم هذا التوجه على أرض الواقع، بل جاءت الرؤية الحكومية لمعالجة الاختلالات في سوق العمل وأثرها على التركيبة السكانية والتي استعرضتها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في اجتماعات لجنة تنمية الموارد البشرية في مجلس الأمة متخيبة للأمل والتي كانت أبرز ملاحظها:
– توطين القطاعين الخاص

2- تخفيف الضغط على الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع والخدمات التي تتسبب في إرهاق الميزانية، 3- القضاء على الظواهر السلبية والمشكلات الاجتماعية التي ظهرت بسبب تزايد عدد الوافدين بالدولة من مختلف الجنسيات.

وقد تفجر تأثير أختلال التركيبة السكانية خلال أزمة كورونا بشكل لا يدع معه المجال للملاحظة في حل القضية حلا جذريا نهائيا دون تأخير، فبسبب عدد الوافدين بالدولة الذي تجاوز ثلاث ملايين ومائتي ألف نسمة مقابل مليون وأربعمائة ألف كويتي، وبسببة مواطن يقابله 3 وافدين، وبسبب سوء توزيع العمالة، وتكدسها في مناطق معينة غابت عنها الرقابة لسنوات، كانت هذه التجمعات بؤرا لانتشار فيروس كورونا بشكل كبير وسريع منذ بداية الأزمة، وهو ما أزهق الكوادر الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.

بالإضافة إلى الجهد البشري الذي أثمر، فبشاك التكلفة المادية التي ذهبت على المحاجر التي أنشئت والمستشفيات الميدانية التي نصبت إضافة إلى مصارف الإيواء والعاشة، وما فات الدولة من غرامات ألغيت لتسبيح المخالفين على المغادرة، هنا فقط تنبئت الحكومة لهذه المشكلة جدبا، مركة بدير رئيس مجلس الوزراء هذا الحجم من الاتفاق دون أن تتواءم أهم احتياجات الصوف الامامية والمواطن؛ كيف يصعب مجلس الوزراء قرارا بإبرام الجيصر بارتداء الكمامات وهي غير موجودة؛ هل كان فعلا الحل هو تقديم شكوى ضد المواطنين والسياسيين بدلا من إجراء تحقيق مواز لمعرفة ماذا كان يدور خلف الكواليس؟ ألم يكن سموم ومجلسه في حالة اجتماع دائم وعلى دراية بأن التعاقبات المبشرة مع موردين؟ ألم يتر هذا المبلغ المصروف لتأقذف عن مدى الحاجة الفعلية لما أنفق عليهم؟ لسننا اطباء لكي نحمك على القدرات الصحية التي اتخذتها الحكومة أثناء مكافحة جائحة كورونا، لكن جميع المواطنين شاهداو مجموعة من الأطباء الأفاء وأصحاب الاختصاص أبدوا رغبتهم في العمل مع الدولة ضمن مجموعات استشارية للاستفادة من طاقاتهم الوطنية أو على الأقل الاتفاقات لوجهة نظرهم، كما هو حاصل في كثير من الدول، فلم تكن

المعلومات حكرا على أحد، بل كان الاجتهاد الطبي سيد الموقف، فلم هذا لم يحصل بالكويت، فإبرك من المناصيح والإرشادات التي كانت تهدف للمصلحة العامة، تم تجاهلها بل كانت هناك رود من قبل وزارة

الصحة معاكسة لهذه الأراء حتى وصلت لدرجة الإحالة إلى التحقيق، ومنها على سبيل المثال استنفا الوزارة لجهاز فحص الدم للكشف عن كورونا، حيث ثبت بعد أن قامت الحكومة بشرائه والترويج له بأنه لا يصلح لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا بالإضافة إلى الكثير من الدراسات والتوصيات التي اكدت على عدم جدوا، وكذلك تجاهل مطالبات المختصين بتوسعة دائرة المساحات لكي تكون الأرقام المعلنة عن الإصابات تعكس الواقع.

نصت المادة 39 من الدستور على أن «حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية صوتية، وسريتها محفولة، فلا يجوز مراقبة الرسائل، أو إفشاء سريتها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه».

وجاء في المذكرة التفسيرية للدستور على أن «من وراء التنظيم الدستوري لمسؤولية الوزراء السياسية، توجد كذلك وصيغة خاصة رقابة الرأي العام التي لا شك في أن الحكم الديموقراطي يأخذ الزمان العمود الفقري في شيعية الحكم، وهذه المقومات والضمونات التي يقوم بها هي التي تفرء على المواطنين بحبوحه من الحرية السياسية، فتكفل لهم – إلى جانب حق الانتخاب السياسي – مختلف مقومات الحرية الشخصية (في المواد 30,31,32,33,34 من الدستور) وحرية العقيدة (المادة 35) وحرية الرأي (المادة 36) وحرية الصحافة والطباعة والنشر (مادة 37)، وحرية المراسلة (المادة 39) وحرية تكوين الجمعيات والقبابات (المادة 43) وحرية الاجتماع الخاص وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والجمعيات (المادة 44) وحق تقديم العرائض إلى السلطات العامة (المادة 45) وفي جو مليء بهذه الحريات ينمو حتما الوعي السياسي ويفقر الرأي العام، وبغير هذه الضمانات والحريات السياسية، تحطوي النفوس على ظمرا لا وسيلة دستورية لمعالجته، وتكتم الصدور إلا ما لا تنتقش لها بالطر السلبية».

كما جاء في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان أنه «لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحيمه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك «الحملات».

إن حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية واما حرية العالم من وسائل التواصل الاجتماعي حديثا هي حريات كفلتها المواثيق الدولية وأكد عليها دستور الكويت عندما أوردها نصا وصرأحة في الباب الثالث – الحقوق الواجبات العامة من الدستور ضمن مجموعة نصوص تتعلق بالحقوق والحريات المرتبطة بالشخصية.

«فلا يجوز للسلطة أن تراقب المراسلات أو المخبرات أو غيرها تحقيقا للحرية الشخصية»، بل يكاد هذا

مجلس الأمة

الملايين على ما يفترض أن نسميه الأمن الغذائي وعلى المواطن الذي اجتهد وعمل وجد نفسه في سوق محتكر من الأجانب لا يستطيع من خلاله ترويج منتجاته بسعر عادل.

لا يختلف احد على أن الحيازات الزراعية بالكويت أكثرها تحول إلى منتزهات واستراحات وخرجت عن الأغراض المخصصة لها ستسبب ولم نشاهد أي شيء من ذلك.

فما سياسة رئيس مجلس الوزراء العامة والكومته من أجل توفير الأمن الغذائي في الكويت؟ وإذا كنا نتذرع بالوق الإقليمي المتكهن دائما، وهو ما يضع الكويت في أسخن بقعة سياسية بالعالم، وبعد ما شهدنا من أزمة صحية لم تكن في السمان؛ هل فلا يستطيع المواطن الكويتي أن يأمن توفير الغذاء محليا أثناء الأزمات؟ لماذا لم يوجه سموه لحل قضية المزارعين الكويتيين؟

مراحل عودة الحياة وجدوي الحظر

نسلم أن الإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة والتي وصلت إلى حد تطبيق الحظر الكلي في البلاد هي إجراءات للحفاظ على سلامة الجميع ومحالة لتطبيق الانتشار الكلي بين المواطنين، وهو إجراء اتخذته أغلب دول العالم حتى أن البعض سمي ما حصل بالإغلاق الكبير. إن تقدير سرعة الحظر الجزئي من ثم تعديل ساعات العمل الانتقال إلى الحظر الكلي هي بكل تأكيد إجراءات تعود للقرار الصحي ومعدل انتشار العدوى بالوباء، لكن ما حصل من اختلالات في تطبيق الحظر هو ما دفعنا للتوقف عنده وسؤال رئيس مجلس الوزراء عنه، عندما انتقلت الكويت من مرحلة الحظر الجزئي إلى مرحلة الحظر الكلي والإغلاق التام للدولة، فهذا يعني أن الإجراء المتخذ ذهب إلى تطبيق المرحلة من القسوة بسبب هذا الارتباك والتأخير أصاب المواطنين بخيبة أمل، خصوصا بعد أن بدأت جائحة كورونا بالبقاء ظلالها على الأنشطة الاقتصادية والحياتية والاجتماعية كما نرى بنيتي باننا نستغلن من أزمة صحية إلى أزمات أخرى لا تقل وطائها على المواطن من الأزمة كورونا.

قد يرد البعض بأن هذا شأن صحي ليس للحكومة دخل به، لكن والحقيقة ومن تتسلسل الأحداث وطريقة إدارة الأزمة من الواضح بأن الأمر لا يمت للقرارات الصحية بصلة، ففوضى كتعبير عن بداية ذات التجمعات الكبيرة في البداية وتغيير ساعات الحظر تؤكد بأن ما يحصل خارج حيز التخطيط.

فهل كانت هناك توجيهات من قبل رئيس مجلس الوزراء بضرورة تسريع مراحل العودة للحياة؟ هل كان يترك مدى انعكاس القرارات الصحية على المواطنين؟ هل كان لهذا التأخير تأثير على عدد الإصابات؟

حتى تاريخ صياغة صحيفة الاستجواب المقدمة لسمو رئيس مجلس الوزراء، تخضع الكويت لحظر جزئي بعد رفع الحظر الكلي عنها بتاريخ 30 مايو، بهذا تكون الكويت التي أعلنت توقي خطوات تطبيق حظر التجول الجزئي بتاريخ 22 مارس قد قاربت على إكمال 22 أشهر متتابعه من تطبيق الحظر. بخلاف الارتباك في تطبيق وتداخل مراحل العودة للخسمة التي أعلن عنها مجلس الوزراء، يتساءل الجميع عن الجدوى من تطبيق الحظر الجزئي؟ خصوصا في الساعة 9 مساء حتى ال 3 فجار.

فما كانت الحكمة من استمرار الحظر إذا؟ هل هو صراع داخلي بين الفرر الطبي والقرار الإداري بمجلس الوزراء؟ نعلم تماما بأن الحق يطغى في باقي الحقوق كونه الأكثر تأثيرا في وقتنا الحالي بعد الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم واعتماد الأفراد على ما يسمى التواصل الاجتماعي اعتمادا كليا في التعاطي مع شؤون الحياة والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم.

لذلك حماية هذا الحق أصبح ضاعفا على السلطات فلم تعد الرسائل البريدية والبرقيات والاتصالات الهاتفية تحمل أخبارا اجتماعية ففسد، بل صنع المفوضى الإلكتروني في عصرنا الحالي طرفة في المعرفة وسبلا لتتقال المعلومات بكل حرية.

لقد شهدت الكويت في الأيام القليلة الماضية سلسلة من التتسريبات لتتحقيقات قام بها جهاز أمن الدولة مع أبناء رئيس مجلس الوزراء السابق، جزء من هذه التحقيقات كان بمناسبة استدعاء أحد إبنائه للتحقيق في بلاغ وحدة الحريات حول ما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي، وتسريبات أخرى لإبنه الثاني والتي احتوت فحواها تباها من وزير المالية في جلسة مجلس الوزراء السابق حول كيفية الاختراق والتجسس على المواطنين والمغربين.

كان وقع هذه التسريبات على المواطنين صامدا، خصوصا وأنها كشفت حجم انتهاك خصوصية المواطنين من جهاز أمني يفترض بأنه معني بأمن الكويت، ومن شخص متفقد سولت له نفسه أن يتباها باختراقها وتعبعه لحسابات تويتر للمواطنين وأسرهم بانتهاك واضح وجريمة مشهودة يفترض أن يترجمه بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وإسداء استحداث الهاتف وقانون الجزاء.

لكن كل هذا لم يحدث، وتعاملت الحكومة بوزيرها المختص بتعامل أشبه بالمتستر على هذه القضية من التصدي لها، وذلك بتشكيل لجان تحقيق في الواقعة، رغم أن مثل هذا الحدث كفيلا بإقالة وزير الداخلية تحمل لمسؤولية اجتماعية فمن غير المعقول أن يشرف على التحقيق في القضية من علم عنها وأغفلها حتى ثارت، بل ساهم بتزجية القيادي الأمني وتبنيته على جهاز أمن الدولة بدلا من محاسبته.

إن نهج المراقبة والتجسس لا ينسجم من دولة الدستور والمؤسسات، ولو كنا قد شهدنا سنوات من التراجع لكن هذا لا يصل إلى مرحلة القبول والسكوت عن انتهاك حقوق الأفراد بعلم من الدولة، فهذا

ستصاحب تقشي هذا الوباء، لكن صوت المعركة الطبية كان أعلى من مطالباتنا بضرورة تحقيق التوازن الاقتصادية والإدارية للدولة، لكن بين المرفح في هذا الشأن؛ وما هي رؤية رئيس مجلس الوزراء المناط بها بموجب الدستور والتنسيق بين الوزراء؟ إن كان سبب استمرار الحظر الجزئي بهذه الساعات هو استمرار انتشار الوباء؛ لا مجال للتذرع على قرارات الدولة فهي محل احترام لكن الجميع يتساءل ماذا حصل؟ عندما أعلنت الدولة عن مراحل العودة التدريجية للحياة بأن الحظر سيلغى في المرحلة الثالثة، وهو ما لم يحصل فقد استمر الحظر في الانتقال من المرحلة الثانية إلى الثالثة والرابعة؟

اعتمد مجلس الوزراء خطة العودة التدريجية للحياة بإحاطها الخمسة بتاريخ 28 مايو وأعلن عنها للمواطنين الذين انتهكتهم الإجراءات المشددة منذ بداية الأزمة، وفي انتظار الانتقال البرمج الذي أعلن عنه مجلس الوزراء وفق تواريخ محددة، وبالأخذ بالحسبان ملاحظة مجلس الوزراء بأن بالإمكان مراجعة الخطة بالرجوع بين المراحل أو تعديلها للتوافق مع التقارير الصحية، لكن كان واضحا بأن الخطة لا تطبق وفق ما تم الإعلان عنه، فكان التردد الواضح في الانتقال بين المراحل والتأخير المتواصل، وإن سلمنا بأن العودة التدريجية للحياة تحتاج إلى تدرج حذر، فهذا يفرض عليه أن تكون مكونات المرحلة منسجمة مع أعداد الإصابات ومدى التزام الأفراد بالإجراءات الصحية، لكن مع عدم العلي اثبات أن ما حصل بنم عن ارتباك في صفوف الحكومة التي بدأت تقدم وتأخر بعض الأنشطة بين المراحل بشكل غير مفهوم.

إن سلوك الحكومة مع أزمة والتحديد مع انطلاق مراحل عودة الحياة التدريجية يشير بما لا يدع مجال للشك بأن التعاطيش مع الوباء هي توجه الحكومة، لكن مع التأكيد على تطبيق الإجراءات الصحية، هذا الارتباك والتأخير أصاب المواطنين بخيبة أمل، خصوصا بعد أن بدأت جائحة كورونا بالبقاء ظلالها على الأنشطة الاقتصادية والحياتية والاجتماعية كما نرى بنيتي باننا نستغلن من أزمة صحية إلى أزمات أخرى لا تقل وطائها على المواطن من الأزمة كورونا.

قد يرد البعض بأن هذا شأن صحي ليس للحكومة دخل به، لكن والحقيقة ومن تتسلسل الأحداث وطريقة إدارة الأزمة من الواضح بأن الأمر لا يمت للقرارات الصحية بصلة، ففوضى كتعبير عن بداية ذات التجمعات الكبيرة في البداية وتغيير ساعات الحظر تؤكد بأن ما يحصل خارج حيز التخطيط.

فهل كانت هناك توجيهات من قبل رئيس مجلس الوزراء بضرورة تسريع مراحل العودة للحياة؟ هل كان يترك مدى انعكاس القرارات الصحية على المواطنين؟ هل كان لهذا التأخير تأثير على عدد الإصابات؟

المبارورن وأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة

منذ أولى الخطوات الاحترازية الصحية التي اتخذتها الكويت لمكافحة جائحة كورونا كنا نطالب رئيس مجلس الوزراء بعدم اغفال التداعيات الاقتصادية التي



هل سيكون سبيل الحكومة في التصدي للعجز الاتجاه لجيب المواطن؟.. ولا يجوز للسلطة أن تراقب المراسلات أو المخبرات أو غيرها تحقيقا للحرية الشخصية

تخبط في القرارات التنفيذية وتناقض حكومي خلال أزمة كورونا

جميع الدول لم تتوقع ما حصل منذ بداية ظهور فيروس كورونا المستجد في الصين، ومع ذلك اكدت الحكومة في مجلس الأمة أثناء مناقشتها للاستعداد لمكافحة هذا الوباء جاهزيته، وبسبب الاضطراب العالمي الذي حصل، وارتفاع حجم الإصابات، قامت الحكومة بتجملة تعاقبات المواطنين بخصوصها حول لرفع جاهزيتها لمكافحة الوباء، وما قد تحتاجه في المستقبل لتأمين الشؤون الأسترابيجي، خصوصا مع بداية اقفال الأسواق العالمية وحفاظ الدول بمنجاتها سواء الصحية أو الغذائية، أو حتى بما يتعلق بالعمالة، لكن تظهر في بداية الأزمة تساؤلات حول شفافية التعاقدات المبشرة وخصوصا حول مخزونها الأستراتيجي، خصوصا مع بداية اقفال الأسواق العالمية وحفاظ الدول بمنجاتها سواء الصحية أو الغذائية، أو حتى بما يتعلق بالعمالة، لكن تظهر في

وكانت اسام رئيس مجلس الوزراء أمثلة لتناقض السياسة الوزارية اهما ما اشتهرت بتسميته بزمرة «ابن الكمامات»، هذا المنتج الذي له اهمية قصوى في هذه الأزمة بل يكاد يكون أهم إجراء وقائي عالي للحماية من الإصابة بفيروس كورونا، فقام عن رئيس مجلس الوزراء بتأقذف بالبلدية كل من وزير التجارة ووزير الصحة مسؤوليه التحدير أسعاهم، ثمصراع على من يفترض به أن يسلمه إلى جمعيات التعاونية، ما تكشفته عن المعلومات بأن الكميات الموجودة الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.

بالإضافة إلى الجهد البشري الذي أثمر، فبشاك التكلفة المادية التي ذهبت على المحاجر التي أنشئت والمستشفيات الميدانية التي نصبت إضافة إلى مصارف الإيواء والعاشة، وما فات الدولة من غرامات ألغيت لتسبيح المخالفين على المغادرة، هنا فقط تنبئت الحكومة لهذه المشكلة جدبا، مركة بدير رئيس مجلس الوزراء هذا الحجم من الاتفاق دون أن تتواءم أهم احتياجات الصوف الامامية والمواطن؛ كيف يصعب مجلس الوزراء قرارا بإبرام الجيصر بارتداء الكمامات وهي غير موجودة؛ هل كان فعلا الحل هو تقديم شكوى ضد المواطنين والسياسيين بدلا من إجراء تحقيق مواز لمعرفة ماذا كان يدور خلف الكواليس؟ ألم يكن سموم ومجلسه في حالة اجتماع دائم وعلى دراية بأن التعاقبات المبشرة مع موردين؟ ألم يتر هذا المبلغ المصروف لتأقذف عن مدى الحاجة الفعلية لما أنفق عليهم؟ لسننا اطباء لكي نحمك على القدرات الصحية التي اتخذتها الحكومة أثناء مكافحة جائحة كورونا، لكن جميع المواطنين شاهداو مجموعة من الأطباء الأفاء وأصحاب الاختصاص أبدوا رغبتهم في العمل مع الدولة ضمن مجموعات استشارية للاستفادة من طاقاتهم الوطنية أو على الأقل الاتفاقات لوجهة نظرهم، كما هو حاصل في كثير من الدول، فلم تكن

المعلومات حكرا على أحد، بل كان الاجتهاد الطبي سيد الموقف، فلم هذا لم يحصل بالكويت، فإبرك من المناصيح والإرشادات التي كانت تهدف للمصلحة العامة، تم تجاهلها بل كانت هناك رود من قبل وزارة الصحة معاكسة لهذه الأراء حتى وصلت لدرجة الإحالة إلى التحقيق، ومنها على سبيل المثال استنفا الوزارة لجهاز فحص الدم للكشف عن كورونا، حيث ثبت بعد أن قامت الحكومة بشرائه والترويج له بأنه لا يصلح لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا، فقام عن رئيس مجلس الوزراء بتأقذف بالبلدية كل من وزير التجارة ووزير الصحة مسؤوليه التحدير أسعاهم، ثمصراع على من يفترض به أن يسلمه إلى جمعيات التعاونية، ما تكشفته عن المعلومات بأن الكميات الموجودة الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.

بالإضافة إلى الجهد البشري الذي أثمر، فبشاك التكلفة المادية التي ذهبت على المحاجر التي أنشئت والمستشفيات الميدانية التي نصبت إضافة إلى مصارف الإيواء والعاشة، وما فات الدولة من غرامات ألغيت لتسبيح المخالفين على المغادرة، هنا فقط تنبئت الحكومة لهذه المشكلة جدبا، مركة بدير رئيس مجلس الوزراء هذا الحجم من الاتفاق دون أن تتواءم أهم احتياجات الصوف الامامية والمواطن؛ كيف يصعب مجلس الوزراء قرارا بإبرام الجيصر بارتداء الكمامات وهي غير موجودة؛ هل كان فعلا الحل هو تقديم شكوى ضد المواطنين والسياسيين بدلا من إجراء تحقيق مواز لمعرفة ماذا كان يدور خلف الكواليس؟ ألم يكن سموم ومجلسه في حالة اجتماع دائم وعلى دراية بأن التعاقبات المبشرة مع موردين؟ ألم يتر هذا المبلغ المصروف لتأقذف عن مدى الحاجة الفعلية لما أنفق عليهم؟ لسننا اطباء لكي نحمك على القدرات الصحية التي اتخذتها الحكومة أثناء مكافحة جائحة كورونا، لكن جميع المواطنين شاهداو مجموعة من الأطباء الأفاء وأصحاب الاختصاص أبدوا رغبتهم في العمل مع الدولة ضمن مجموعات استشارية للاستفادة من طاقاتهم الوطنية أو على الأقل الاتفاقات لوجهة نظرهم، كما هو حاصل في كثير من الدول، فلم تكن

المعلومات حكرا على أحد، بل كان الاجتهاد الطبي سيد الموقف، فلم هذا لم يحصل بالكويت، فإبرك من المناصيح والإرشادات التي كانت تهدف للمصلحة العامة، تم تجاهلها بل كانت هناك رود من قبل وزارة الصحة معاكسة لهذه الأراء حتى وصلت لدرجة الإحالة إلى التحقيق، ومنها على سبيل المثال استنفا الوزارة لجهاز فحص الدم للكشف عن كورونا، حيث ثبت بعد أن قامت الحكومة بشرائه والترويج له بأنه لا يصلح لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا، فقام عن رئيس مجلس الوزراء بتأقذف بالبلدية كل من وزير التجارة ووزير الصحة مسؤوليه التحدير أسعاهم، ثمصراع على من يفترض به أن يسلمه إلى جمعيات التعاونية، ما تكشفته عن المعلومات بأن الكميات الموجودة الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.

بالإضافة إلى الجهد البشري الذي أثمر، فبشاك التكلفة المادية التي ذهبت على المحاجر التي أنشئت والمستشفيات الميدانية التي نصبت إضافة إلى مصارف الإيواء والعاشة، وما فات الدولة من غرامات ألغيت لتسبيح المخالفين على المغادرة، هنا فقط تنبئت الحكومة لهذه المشكلة جدبا، مركة بدير رئيس مجلس الوزراء هذا الحجم من الاتفاق دون أن تتواءم أهم احتياجات الصوف الامامية والمواطن؛ كيف يصعب مجلس الوزراء قرارا بإبرام الجيصر بارتداء الكمامات وهي غير موجودة؛ هل كان فعلا الحل هو تقديم شكوى ضد المواطنين والسياسيين بدلا من إجراء تحقيق مواز لمعرفة ماذا كان يدور خلف الكواليس؟ ألم يكن سموم ومجلسه في حالة اجتماع دائم وعلى دراية بأن التعاقبات المبشرة مع موردين؟ ألم يتر هذا المبلغ المصروف لتأقذف عن مدى الحاجة الفعلية لما أنفق عليهم؟ لسننا اطباء لكي نحمك على القدرات الصحية التي اتخذتها الحكومة أثناء مكافحة جائحة كورونا، لكن جميع المواطنين شاهداو مجموعة من الأطباء الأفاء وأصحاب الاختصاص أبدوا رغبتهم في العمل مع الدولة ضمن مجموعات استشارية للاستفادة من طاقاتهم الوطنية أو على الأقل الاتفاقات لوجهة نظرهم، كما هو حاصل في كثير من الدول، فلم تكن

المعلومات حكرا على أحد، بل كان الاجتهاد الطبي سيد الموقف، فلم هذا لم يحصل بالكويت، فإبرك من المناصيح والإرشادات التي كانت تهدف للمصلحة العامة، تم تجاهلها بل كانت هناك رود من قبل وزارة الصحة معاكسة لهذه الأراء حتى وصلت لدرجة الإحالة إلى التحقيق، ومنها على سبيل المثال استنفا الوزارة لجهاز فحص الدم للكشف عن كورونا، حيث ثبت بعد أن قامت الحكومة بشرائه والترويج له بأنه لا يصلح لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا، فقام عن رئيس مجلس الوزراء بتأقذف بالبلدية كل من وزير التجارة ووزير الصحة مسؤوليه التحدير أسعاهم، ثمصراع على من يفترض به أن يسلمه إلى جمعيات التعاونية، ما تكشفته عن المعلومات بأن الكميات الموجودة الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.

بالإضافة إلى الجهد البشري الذي أثمر، فبشاك التكلفة المادية التي ذهبت على المحاجر التي أنشئت والمستشفيات الميدانية التي نصبت إضافة إلى مصارف الإيواء والعاشة، وما فات الدولة من غرامات ألغيت لتسبيح المخالفين على المغادرة، هنا فقط تنبئت الحكومة لهذه المشكلة جدبا، مركة بدير رئيس مجلس الوزراء هذا الحجم من الاتفاق دون أن تتواءم أهم احتياجات الصوف الامامية والمواطن؛ كيف يصعب مجلس الوزراء قرارا بإبرام الجيصر بارتداء الكمامات وهي غير موجودة؛ هل كان فعلا الحل هو تقديم شكوى ضد المواطنين والسياسيين بدلا من إجراء تحقيق مواز لمعرفة ماذا كان يدور خلف الكواليس؟ ألم يكن سموم ومجلسه في حالة اجتماع دائم وعلى دراية بأن التعاقبات المبشرة مع موردين؟ ألم يتر هذا المبلغ المصروف لتأقذف عن مدى الحاجة الفعلية لما أنفق عليهم؟ لسننا اطباء لكي نحمك على القدرات الصحية التي اتخذتها الحكومة أثناء مكافحة جائحة كورونا، لكن جميع المواطنين شاهداو مجموعة من الأطباء الأفاء وأصحاب الاختصاص أبدوا رغبتهم في العمل مع الدولة ضمن مجموعات استشارية للاستفادة من طاقاتهم الوطنية أو على الأقل الاتفاقات لوجهة نظرهم، كما هو حاصل في كثير من الدول، فلم تكن

المعلومات حكرا على أحد، بل كان الاجتهاد الطبي سيد الموقف، فلم هذا لم يحصل بالكويت، فإبرك من المناصيح والإرشادات التي كانت تهدف للمصلحة العامة، تم تجاهلها بل كانت هناك رود من قبل وزارة الصحة معاكسة لهذه الأراء حتى وصلت لدرجة الإحالة إلى التحقيق، ومنها على سبيل المثال استنفا الوزارة لجهاز فحص الدم للكشف عن كورونا، حيث ثبت بعد أن قامت الحكومة بشرائه والترويج له بأنه لا يصلح لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا، فقام عن رئيس مجلس الوزراء بتأقذف بالبلدية كل من وزير التجارة ووزير الصحة مسؤوليه التحدير أسعاهم، ثمصراع على من يفترض به أن يسلمه إلى جمعيات التعاونية، ما تكشفته عن المعلومات بأن الكميات الموجودة الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.

بالإضافة إلى الجهد البشري الذي أثمر، فبشاك التكلفة المادية التي ذهبت على المحاجر التي أنشئت والمستشفيات الميدانية التي نصبت إضافة إلى مصارف الإيواء والعاشة، وما فات الدولة من غرامات ألغيت لتسبيح المخالفين على المغادرة، هنا فقط تنبئت الحكومة لهذه المشكلة جدبا، مركة بدير رئيس مجلس الوزراء هذا الحجم من الاتفاق دون أن تتواءم أهم احتياجات الصوف الامامية والمواطن؛ كيف يصعب مجلس الوزراء قرارا بإبرام الجيصر بارتداء الكمامات وهي غير موجودة؛ هل كان فعلا الحل هو تقديم شكوى ضد المواطنين والسياسيين بدلا من إجراء تحقيق مواز لمعرفة ماذا كان يدور خلف الكواليس؟ ألم يكن سموم ومجلسه في حالة اجتماع دائم وعلى دراية بأن التعاقبات المبشرة مع موردين؟ ألم يتر هذا المبلغ المصروف لتأقذف عن مدى الحاجة الفعلية لما أنفق عليهم؟ لسننا اطباء لكي نحمك على القدرات الصحية التي اتخذتها الحكومة أثناء مكافحة جائحة كورونا، لكن جميع المواطنين شاهداو مجموعة من الأطباء الأفاء وأصحاب الاختصاص أبدوا رغبتهم في العمل مع الدولة ضمن مجموعات استشارية للاستفادة من طاقاتهم الوطنية أو على الأقل الاتفاقات لوجهة نظرهم، كما هو حاصل في كثير من الدول، فلم تكن

المعلومات حكرا على أحد، بل كان الاجتهاد الطبي سيد الموقف، فلم هذا لم يحصل بالكويت، فإبرك من المناصيح والإرشادات التي كانت تهدف للمصلحة العامة، تم تجاهلها بل كانت هناك رود من قبل وزارة الصحة معاكسة لهذه الأراء حتى وصلت لدرجة الإحالة إلى التحقيق، ومنها على سبيل المثال استنفا الوزارة لجهاز فحص الدم للكشف عن كورونا، حيث ثبت بعد أن قامت الحكومة بشرائه والترويج له بأنه لا يصلح لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا، فقام عن رئيس مجلس الوزراء بتأقذف بالبلدية كل من وزير التجارة ووزير الصحة مسؤوليه التحدير أسعاهم، ثمصراع على من يفترض به أن يسلمه إلى جمعيات التعاونية، ما تكشفته عن المعلومات بأن الكميات الموجودة الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.

بالإضافة إلى الجهد البشري الذي أثمر، فبشاك التكلفة المادية التي ذهبت على المحاجر التي أنشئت والمستشفيات الميدانية التي نصبت إضافة إلى مصارف الإيواء والعاشة، وما فات الدولة من غرامات ألغيت لتسبيح المخالفين على المغادرة، هنا فقط تنبئت الحكومة لهذه المشكلة جدبا، مركة بدير رئيس مجلس الوزراء هذا الحجم من الاتفاق دون أن تتواءم أهم احتياجات الصوف الامامية والمواطن؛ كيف يصعب مجلس الوزراء قرارا بإبرام الجيصر بارتداء الكمامات وهي غير موجودة؛ هل كان فعلا الحل هو تقديم شكوى ضد المواطنين والسياسيين بدلا من إجراء تحقيق مواز لمعرفة ماذا كان يدور خلف الكواليس؟ ألم يكن سموم ومجلسه في حالة اجتماع دائم وعلى دراية بأن التعاقبات المبشرة مع موردين؟ ألم يتر هذا المبلغ المصروف لتأقذف عن مدى الحاجة الفعلية لما أنفق عليهم؟ لسننا اطباء لكي نحمك على القدرات الصحية التي اتخذتها الحكومة أثناء مكافحة جائحة كورونا، لكن جميع المواطنين شاهداو مجموعة من الأطباء الأفاء وأصحاب الاختصاص أبدوا رغبتهم في العمل مع الدولة ضمن مجموعات استشارية للاستفادة من طاقاتهم الوطنية أو على الأقل الاتفاقات لوجهة نظرهم، كما هو حاصل في كثير من الدول، فلم تكن

المعلومات حكرا على أحد، بل كان الاجتهاد الطبي سيد الموقف، فلم هذا لم يحصل بالكويت، فإبرك من المناصيح والإرشادات التي كانت تهدف للمصلحة العامة، تم تجاهلها بل كانت هناك رود من قبل وزارة الصحة معاكسة لهذه الأراء حتى وصلت لدرجة الإحالة إلى التحقيق، ومنها على سبيل المثال استنفا الوزارة لجهاز فحص الدم للكشف عن كورونا، حيث ثبت بعد أن قامت الحكومة بشرائه والترويج له بأنه لا يصلح لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا، فقام عن رئيس مجلس الوزراء بتأقذف بالبلدية كل من وزير التجارة ووزير الصحة مسؤوليه التحدير أسعاهم، ثمصراع على من يفترض به أن يسلمه إلى جمعيات التعاونية، ما تكشفته عن المعلومات بأن الكميات الموجودة الطبية والصحية والعاملين في المحاجر و عرض الدولة لضغط كبير مالي وصحيا، بالإضافة إلى مراكز الإيواء التي تم اعتمادها لخالفى الإقامة و نتج عنها من ضغط على العناصر الأمنية والمتطوعين نتيجة امتناع كثير من الدول عن استقبال رعاياها.